المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

مقترحات لتعزيز كفاءة الإنفاق على التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية السعودية 2030

د. سعود غسان البشر- قسم الإدارة التربوية بجامعة الملك سعود

أحمد بن جابر الشهري- طالب دراسات عليا بقسم الإدارة التربوية، كلية التربية جامعة الملك سعود

حمزة عيسى إبراهيم- طالب دراسات عليا بقسم الإدارة التربوية، كلية التربية جامعة الملك سعود

عبد العزيز أديسا لانين - طالب دراسات عليا بقسم الإدارة التربوية، كلية التربية جامعة الملك سعود

عبدالاله بن عبدالله الرويتع- طالب دراسات عليا بقسم الإدارة التربوية، كلية التربية جامعة الملك سعود

عبدالله بن فرحان فياض الشمري - طالب دراسات عليا بقسم الإدارة التربوية، كلية التربية جامعة الملك سعود

كريم واتارا - طالب دراسات عليا بقسم الإدارة التربوية، كلية التربية جامعة الملك سعود

الملخص

تهدف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية طموحة، بما في ذلك اقتصاد قوي. وقد تم تصميم برامج الرؤية لضمان تلبية جميع القطاعات العامة في الدولة، بما في ذلك التعليم، لمعايير كفاءة الإنفاق من خلال ترشيد النفقات مع الحفاظ على الجودة. منذ إطلاق رؤية 2030، بُذلت جهود كبيرة لمكافحة الفساد وتعزيز مبادئ الحوكمة، لا سيما في الشفافية والمساءلة، لحماية الأموال العامة والتأكيد على كفاءة الإنفاق. ويشمل ذلك معالجة كفاءة الإنفاق في مؤسسات التعليم ما قبل الجامعي التي تستهلك جزءا كبيرا من موازنة الحكومة. وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم اقتراحات حول الأساليب والمبادرات الناجحة من الدول الأخرى التي أدت إلى تحسين كفاءة الإنفاق. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والوثائقي لمناسبتهما اهداف وسؤال البحث. واقترحت الدراسة خمسة إجراءات لتعزيز كفاءة الإنفاق، بما في ذلك التعليم المنزلي، ودمج الفصول الصغيرة والمدارس، ومعالجة القضايا المتعلقة بفشل الطلاب ومعدلات التسرب. كما استكشفت الدراسة الفوائد المحتملة للقسائم التعليمية والمدارس ذاتية الإدارة كشكل من أشكال خصخصة التعليم. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الدراسة توصيات للاستفادة من هذه الخيارات التعليم الهادفة لتحسين كفاءة الانفاق.

الكلمات المفتاحية: كفاءة الانفاق، اقتصاديات التعليم، تمويل التعليم، ميزانية التعليم، خصخصة التعليم.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.719

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

Suggestions for Enhancing the Efficiency of Public Education Spending in Saudi Arabia under Saudi Vision 2030

Dr. Saud Ghassan Al-Bishr - Department Of Educational Administration, King Saud University

Ahmed Bin Jaber Al-Shehri - Graduate Student In The Department Of Educational Administration, College Of Education, King Saud University

Hamza Issa Ibrahim - Graduate Student In The Department Of Educational Administration, College Of Education, King Saud University

Abdulaziz Adisa Lanin - Graduate Student In The Department Of Educational Administration, College Of Education, King Saud University

Abdul-Ilah Bin Abdullah Al-Ruwait - Graduate Student In The Department Of Educational Administration, College Of Education, King Saud University

Abdullah Bin Farhan Fayyad Al-Shammari - Graduate Student In The Department Of Educational Administration, College Of Education, King Saud University

Karim Ouattara - Graduate Student In The Department Of Educational Administration, College Of Education, King Saud University

ABSTRACT

The Kingdom of Saudi Arabia's Vision 2030 aims to achieve several ambitious strategic goals, including a strong economy. The vision's programs are designed to ensure that all public sectors in the country, including education, meet spending efficiency standards by rationalizing expenditures while maintaining quality. Since the launch of Vision 2030, there has been a significant effort to combat corruption and strengthen governance principles, particularly in transparency and accountability, to safeguard public funds and emphasize spending efficiency. This includes addressing spending efficiency in pre-university education institutions, which consume a large portion of the government budget. This study aims to suggest successful methods and initiatives from other countries that have improved spending efficiency. The study used a descriptive, analytical, and documentary approach to address its objectives and research question. The study proposed five measures to enhance spending efficiency, including homeschooling, consolidating small classes and schools, and addressing issues related to student failure and dropout rates. It also explored the potential benefits of educational vouchers and self-managed schools as forms of education privatization. Additionally, the study offered recommendations for leveraging these educational options.

Keywords: spending efficiency, economics of education, financing education, education budget, privatization of education.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.719

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

المقدمة:

يحتاج البشَر إلى علم الاقتصاد؛ بسبب الندرة في الموارد، سواءً كانت تلك الموارد مادية أو بشرية، لذلك فإن دراسة الاقتصاد تُساهم في اتخاذ قرارات صائبة، تكون حسناتها أكثر من سلبياتها؛ كون أنه لا يُوجد في الاقتصاد حلٌّ سحري ينفع ولا يضرُّ، فعلى سبيل المثال: عملية تأميم المصانع لها منافع لكثير من أفراد المجتمع، لكنها تُوقع الضرر بالجزء الآخر من المجتمع، والتخصيص كذلك. وتمتدُّ مشكلة ندرة الموارد المالية لتشمل قطاع التعليم، حيث تُعاني معظم دول العالم -بما فيها الدول المتقدِّمة- من مشكلات معقَّدة في الآونة الأخيرة في توفير خدمات التعليم المجاني للمجتمع، رغم ارتفاع الضرائب، ولا شكَّ أن الضرائب من مستويات مختلفة هي أهمُّ مصدر مالي لتمويل المدارس العامة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، فبالرغم أن تمويل المدارس يأتي مستويات حكومية وتنظيمية مختلفة إلا أن غالبية تلك الأموال هي من أموال دافعي الضرائب، سواءً كانت تلك الضرائب مباشرة أو غير مباشرة(Lueken & Shuls,2019). وفي ظلِّ قلة الموارد المالية في كثير من الدول فإن كفاءة الإنفاق يجب أن تكون أولوية في جميع القطاعات، وعلى رأسها التعليم، حيث إن التعليم عادة ما يقتطع نسبًا كبيرة من الميزانيات الحكومية وسط تساؤلات عن تكلفة الفرصة البديلة (الرشدان،2015).

وتُعتبر كفاءة الإنفاق على التعليم -والتي يقصد بها هذا البحث: تقليل المصروفات إلى أكبر قدر ممكن، مع الحفاظ على الجودة- من أبرز التحدِّيات التي تُواجه الكثير من الدول، بما فيها المملكة العربية السعودية، وقد بدأت انطلاقة التعليم الحكومي في المملكة العربية السعودية عام 1926م، ومع زيادة إقبال المجتمع على التعليم النظامي ازدادت المدارس، وانتشرت في جميع أنحاء البلاد وسط رغبة كبيرة من الحكومة في نشر التعليم، وساهم كثرة عدد المدارس والعاملين في المدارس من معلِّمين وإداريين وفنيين في تحوُّل مديرية المعارف إلى وزارة للمعارف عام 1953م، وكان أوَّل وزير لها الملك فهد، ثم في نهاية العقد السادس وبداية العقد السابع من القرن الميلادي السابق انطلقت مسيرة تعليم البنات في البلاد، ورغم التحدِّيات ورفض كثير من الأهالي إرسال بناتهم للمدارس إلا أن الحكومة حرصت على توفير المدارس لتكون متاحة لِمَن أراد لذلك سبيلًا؛ لتتحوَّل المعادلة رأسًا على عقب بعد ذلك، وأصبحت أعداد مدارس البنات والطالبات تتفوَّق على الطلاب الذكور، وهذا تغيير اجتماعي لم يكن ليحدث لولا إرادة القيادة السياسية للبلاد (وزارة المعارف، 2003).

قضية الدراسة:

ساهم ازدياد عدد الطلاب نتيجة ارتفاع عدد السكان في المملكة ارتفع عدد المباني الدراسية وعدد المعلِّمين كذلك، مما ساهم في ارتفاع النفقات الحكومية على التعليم العام، وبالرغم من المخصَّصات المليارية لقطاع التعليم في المملكة إلا أن ميزانيات وزارة التعليم بمسمياتها القديمة تُشير إلى أن أكثر من ثُلُثي الميزانية هي عبارة عن تعويضات للعاملين، وهي تشمل الرواتب للعاملين في القطاع من معلِّمين وإداريين وغيرهم، وقد وصلت تلك المخصَّصات في بعض السنوات إلى أكثر من 89% من الميزانية، وهو أمر غير صحي، حيث يتبقَّى مخصَّصات لا تكفي للنفقات الرأسمالية، خاصة بناء المدارس الجديدة وبناء مرافق جديدة للمدارس القائمة، لذلك استمرَّت مشكلات كثيرة عالقة لمدة عقود طويلة، منها كثرة المباني المستأجرة، خاصة في وقت إشراف الرئاسة العامة لتعليم البنات على تعليم الإناث قبل دمجها مع وزارة المعارف عام 2002م، والذي ساهم في تقليص عدد المباني المستأجرة بشكل كبير(وزارة التعليم، 2024: وزارة المعارف، 2003. وفي عام 2016 انطلقت رؤية المملكة 2030 التي لديها أهداف طموحة في كلِّ القطاعات، بما فيها التعليم الحكومي، وتهتمُّ رؤية 2030 ومبادراتها بمبادئ الاستدامة وعدم اعتماد الجهات الحكومية على مصدر تمويلي، كما اهتمَّت الرؤية بموضوع كفاءة الإنفاق على التعليم، وتسعى الدراسة الحالية لاقتراح بعض الحلول التي تُساهم في تحسين كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030.

منهجية وسؤال أهداف الدراسة:

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهجي الوصفي بشكليه الوثائقي والتحليلي لمناسبته أهداف وسؤال الدراسة حيث تم مراجعة الأدبيات وتحليلها وتقديم بعض المقترحات في ضوئها.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.719

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

سؤال الدراسة :

ما هي الأساليب المقترحة لتعزيز كفاءة الإنفاق على التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية لاقتراح بعض الحلول التي تُساهم في تحسين كفاءة الإنفاق في قطاع التعليم العام في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030

أهداف الدراسة الفرعية

- التعرف مفهوم كفاءة الإنفاق في التعليم
- التعرف على مفهوم التعليم المنزلي ودوره في ترشيد الانفاق
- التعرف على مفهوم الهدر التربوي
- اكتشاف أهمية القسائم التعليمية ودورها في كفاءة الإنفاق
- معرفة دور دمج الفصول والمدارس القليلة العدد
- اكتشاف مفهوم المدارس ذاتية الإدارة

أ: الإطار النظري والدراسات السابقة

أوَّلًا: مفهوم كفاءة الإنفاق في التعليم:

يمكن فهم مصطلح كفاءة الإنفاق في التعليم على أنه: التقليل من المصروفات بأكبر قدر ممكن على قطاع التعليم من الدولة والمجتمع، مع الحفاظ على جودة المخرجات. وتعرف الراجحي (2023) كفاءة الإنفاق بأنه: تعظيم الأثر في مقابل الإنفاق على التعليم، ويتمُّ تحقيق ذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، والتصدِّي لكافة المشكلات دون المساس بجودة الخدمات التعليمية المقدَّمة. ويعرف الفايز والسدحان (2021) كفاءة الإنفاق بأنه: الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية في مدارس التعليم العام وفقًا للمعايير التنظيمية والتعليمية المعتمَدة من وزارة التعليم. ويُعرف أحمد (2013) مصطلح كفاءة الإنفاق بأنها: مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة معيَّنة؛ بهدف إشباع حاجات عامة للمجتمع الذي تُنظِّمه الدولة.

ثانياً: الدراسات السابقة حول كفاءة الإنفاق

قام حسين و آدم (2018) بدراسة بعنوان دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم - السودان. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي وشملت عينة الدراسة 11 خبيراً و48 مديراً ومديرة للمدارس. وقد توصلت نتائج الدراسة ان أنسب آلية لتنفيذ تمويل التعليم الاساسي بنظام الكوبونات التعليمية هي ان تمنح الدولة الكوبون للأسر ذات الدخل المنخفض وتكون قيمة الكوبون حسب تكلفة التلميذ وتتناسب مع دخل ولي الأمر. كما ان النتائج اشارت ان التمويل الاساسي بنظام الكوبونات التعليمة يحقق مبدا مجانية التعليم فيوجه الدعم لمستحقيه ويقلل الهدر كما وجدت الدراسة ان من ايجابيات تمويل التعليم بنظام الكوبون يحقق نوعا من العدالة في توزيع الفرص التعليمية. كما وجدت الدراسة بعض المعوقات التي تحول دون التطبيق الفعال لنظام القسائم التعليمية في السودان حسب اعتقاد المشاركين منها انعدام ضمان الجهة التي تمول التعليم وكذلك صعوبة تحديد المستحقين في ظل شح المعلومات.

نشر (الدوسري، 2019) دراسة هدفت إلى تعرُّف مدى قيام قادة المدارس الثانوية في مدينة الرياض بتطبيق مبادئ الإدارة الذاتية في عمليات التخطيط والتنظيم واتخاذ القرار والتقييم. وقد اعتمدت الدراسة على استبانة تَمَّ تطبيقها على عيِّنة عشوائية قوامها 410 مديري مدرسة ومشرفين تربويين ومعلِّمين في المدارس الثانوية بالرياض. وقد أظهرت النتائج أنَّ قادة المدارس يُطبِّقون بالفعل مبادئ الإدارة الذاتية في هذه العمليات، وأنَّ هناك فروقًا ذات دلالة إحصائية بين أفراد العيِّنة لصالح المشرفين التربويين. وبناءً على هذه النتائج اقترحت الدراسة رُؤية لتطوير العمليات الإدارية المختارة بين قادة المدارس في المدارس الثانوية باستخدام مبادئ الإدارة الذاتية.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.719

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

قام النظامي (2020) بدراسة هدفت إلى اقتراح آليات إدارية لتطوير الإدارة الذاتية للمدارس الحكومية والخاصة في محافظة جرش من وجهة نظر مديريها. وتَمَّ استخدام المنهج الوصفي في الدراسة، وتم اختيار عيِّنة الدراسة عشوائيًّا من محافظة العاصمة والبالغ عددهم (162) مديرًا ومديرة. وأظهرت النتائج أنَّ درجة الآليات الإدارية لتطوير الإدارة الذاتية للمدارس الحكومية والخاصة كانت متوسِّطة، وتوزَّعت الأبعاد بين درجتين (عالية ومنخفضة)، وتَمَّ ترتيبها تنازليًّا على التوالي: (المناهج، الميزانية المالية، المرافق التعليمية، تفويض الصلاحيات). كما توصَّلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغيِّر الجنس أو سنوات الخبرة أو المؤهَّل العلمي. وقد اقترح الباحث منح المزيد من الصلاحيات لمديري المدارس؛ لتفعيل ممارسات الإدارة الذاتية. وقد أوصى الباحث كذلك بسَنِّ التشريعات اللازمة لإشراك المجتمع المدرسي في العديد من الأمور، ومنها المناهج والأنشطة والأهداف.

جرى البقية والشريف (2021) دراسة وصفية بعنوان "الخصخصة ودورها في تجويد مخرجات التعليم من وجهة نظر قائدات المدارس". وتكوَّنت عيِّنة الدراسة من 61 قائدة مدرسة. ووجدت نتائج الدراسة أن الخصخصة لها دور في تجويد التعليم من النواحي الفنية والاجتماعية والاقتصادية. كما وجدت الدراسة عددًا من المعوِّقات لنجاح الخصخصة في المدارس السعودية. وقد أوصت الدراسة بعدد من المقترحات منها: العمل على تهيئة البيئة التنظيمية الإدارية بمدارس التعليم العام لعمل القطاع الخاص، والاهتمام بالحد من مركزية العمل الإداري بمدارس التعليم العام، ووضع ضوابط تحدُّ من ارتفاع الرسوم الدراسية نتيجة لخصخصة التعليم العام.

أجرى الفايز والسدحان (2021) دراسة بعنوان: "تحسين كفاءة الإنفاق من خلال دمج المدارس الحكومية قليلة العدد". وهدفت الدراسة إلى مراجعة أفضل الممارسات العالمية في دمج المدارس بالمناطق ذات الكثافات السكانية المنخفضة، كما هدفت الدراسة إلى تقديم مقترحات لرفع كفاءة المدارس منخفضة العدد في المملكة العربية السعودية. وقد استخدمت الدراسة المنهج النوعي التحليلي، وقام الباحثان بتحليل الوثائق ومراجعة تجارب الدول في دمج المدارس قليلة العدد، وكما قام الباحثان بمقابلة 20 خبيرًا. وقد درس الباحثان تجارب إحدى عشرة دولة في التعامل مع المدارس قليلة العدد، منها: الولايات المتحدة، والنرويج، وفلندا، وكندا، والصين. ومن أبرز النتائج التي كشفتها الدراسة عند مراجعة تجارب الدول في محاولة التقليل من كلفة الطالب في المناطق قليلة السكان النقاط التالية: دمج المدارس قليلة العدد، ودمج الصفوف المقاربة داخل المدرسة الواحدة، وإنشاء المدارس الشبكية وهي عبارة عن تعيين مدرسة رئيسة واحدة تتولَّى إدارة عدة مدارس صغيرة مجاورة داخل المقاطعة التعليمية نفسها؛ مما يسمح بمشاركة الموارد البشرية والمادية في أكثر من موقع، أيضًا من الممارسات الشائعة التي وجدتها الدراسة هي دمج المقاطعات التعليمية؛ بهدف تقليل الإنفاق والتقليل من النفقات التشغيلية. كما قدَّمت الدراسة مقترحًا لمعالجة المدارس قليلة العدد في السعودية.

قام إبراهيم والشهومي (2021) بدراسة تهدف إلى استكشاف واقع الإدارة الذاتية للمدارس في المكسيك والبرازيل والإكوادور، وسُبُل الاستفادة من التجربة في المدارس العامة في سلطنة عمان. وقد تَمَّ استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة، وتَمَّ جمع البيانات والمعلومات من خلال تحليل الوثائق. وقد كشفت النتائج أنَّ الإدارة الذاتية للمدارس في هذه البلدان المختارة للدراسة صُمِّمت لتعزيز التعليم من خلال مشاركة المجتمع، مثل جمعيات الآباء، والمجالس المدرسية، والمجالس التوجيهية. أمَّا في سلطنة عمان فإنَّ الإدارة الذاتية للمدارس قد ركَّزت على منح مديري المدارس بعض الصلاحيات الإدارية والمالية في إدارة مدارسهم. وقدَّم الباحثان توصيات لتعزيز تجربة الإدارة الذاتية للمدارس في سلطنة عمل، منها: ضرورة تفعيل أدوار ومسؤوليات مجالس أولياء أمور الطلبة، ولا سيَّما في مجالات الإشراف والرقابة وتقويم الأداء، وزيادة عدد أعضاء أولياء الأمور والمجتمع المحلِّي في هذه المجالس، بحيث تُصبح أكثرية، ولها سُلطات وصلاحيات لاتخاذ القرارات في تلك المدارس.

قام العتيبي (2022) بدراسة تهدف إلى بناء تصوُّر لتطبيق الإدارة الذاتية المدرسية في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية. ولتحقيق ذلك تَمَّ استخدام طريقة دلفي مع 10 خبراء لديهم خبرة إدارية في إدارة المدرسة أو الإشراف التربوي، وقد كشفت النتائج عن معوِّقات تنظيمية كبيرة في تنفيذ الإدارة الذاتية، وذلك مثل: الحاجة إلى تبنِّيها من قِبَل وزارة التعليم، وضعف الصلاحيات الإدارية لإدارات التعليم ومديري المدارس،

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.719

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

وضعف الهيكل التنظيمي الذي يدعم اللامركزية في نظام التعليم. كما كانت هناك عقبات مالية ملحوظة، بما في ذلك: الميزانيات المحدودة للمدارس، ونقص مصادر التمويل بخلاف التمويل الحكومي. ووجدت الدراسة أيضًا نقصًا في الكفاءات المطلوبة لمديري المدارس لتنفيذ الإدارة الذاتية. وقد توصَّلت الدراسة إلى أنَّ أبرز المتطلَّبات التنظيمية لتطبيق الإدارة الذاتية في مدارس التعليم العام في السعودية هو: تبنِّي قيادات وزارة التعليم لمفهوم الإدارة الذاتية، وتطوير الهيكل التنظيمي للمدرسة بما يتوافق مع مفهوم الإدارة الذاتية للمدرسة وتطبيقاتها، وتمثَّلت أبرز المتطلَّبات المادية في: زيادة ميزانيات المدارس بما يتناسب مع استقلاليتها، وأمَّا أهم المتطلَّبات البشرية فكانت: الحاجة إلى تأهيل وتدريب أعضاء المجتمع المدرسي في النواحي الإدارية.

قام البشر وآخرون (2023) بدراسة بعنوان "الإدارة الذاتية للمدارس في بعض الدول، وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية". وقد هدفت هذه الدراسة الوصفية إلى تعرُّف واقع المدارس ذاتية الإدارة في دول الولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا، والسلفادور وكندا، وسُبُل استفادة القطاع التعليمي في السعودية منها. وقد قدَّمت الدراسة عددًا من التوصيات منها: تطبيق تجربة المدارس ذاتية الإدارة بشكل تدريجي في المملكة العربية السعودية، وتشكيل إدارة مستقلَّة داخل وزارة التعليم، تكون مسؤولة عن مُراقبة وتسهيل عمل الهيئات التي تتولَّى تشغيل وإدارة المدارس ذاتية الإدارة، وإعطاء الصلاحيات الكافية لمديري المدارس ذاتية الإدارة في حال إقرارها في المملكة العربية السعودية، وإشراك أولياء الأمور وأعضاء المجتمع المحلِّي في القرارات التي تتخذها المدارس ذاتية الإدارة.

قام الدلك وآخرون (2023) بدراسة تهدف إلى تعرُّف الحوافز المقترح تقديمها من قِبَل الحكومة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع التعليمي في دولة الكويت. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكوَّنت عيِّنة الدراسة من 107 مشاركين ممن يعملون في وظائف إشرافية وقيادية في وزارة التربية في دولة الكويت. وهدفت الدراسة إلى تعرُّف الآثار السلبية المتوقَّعة لخصخصة التعليم الثانوي في دولة الكويت، والضوابط المقترحة من قِبَل المشاركين لتنظيم عملية خصخصة التعليم، وقد توصَّلت الدراسة إلى أن من الآثار الإيجابية للخصخصة: مساعدة المدارس على الانفتاح على المجتمع المحيط، وإعطاء صلاحيات أكبر لمدير المدرسة تمكِّنه من تطوير المناهج الدراسية ومتابعة المتعلِّمين، كما تساهم الخصخصة في الحدِّ من غياب المعلِّمين، ونشر روح المنافسة بين المدارس. أمَّا بالنسبة للحوافز فهي: تكريم المدارس المبدعة بحوافز مالية وعينية، وكذلك ضرورة تسليم القطاع الخاص مدارس مكتملة الصيانة ومجهَّزة وبمواصفات ممتازة، وإعطاء المدارس الخاصة صلاحيات أكبر فيما يتعلَّق بالمناهج وطُرق التدريس. أمَّا بالنسبة للآثار السلبية فهي: التساهل في منح الشهادات، وزيادة العبء على المعلِّمين في المدارس الخاصة، حيث قد يتمُّ الاستعانة بمدرسين دون المستوى، وتتمثَّل الضوابط في ضرورة مراعاة كثافة الطلاب داخل الفصل الدراسي، بالإضافة إلى وضع شروط خاصة لقبول المعلِّمين في المدارس الخاصة مع إشراف وزارة التربية على عملية التوظيف، إضافة إلى أهمية تكثيف زيارات الموجِّهين للمدارس الخاصة ومتابعتها بشكل مستمر.

أجرت الغامدي والمفيز (2023) دراسة بعنوان "متطلبات خصخصة مدارس التعليم العام في ضوء المدارس المستقلة تصوُّر مقترح". وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وبلغت عيِّنة الدراسة 255 قائدة من قائدات مدارس التعليم العام الحكومي في مدينة الرياض، وتوصَّلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: موافقة المشاركين بدرجة كبيرة على أهمية متطلبات تطبيق المدارس المستقلة، وضرورة تهيئة مقرَّرات دراسية مناسبة في تلك المدارس، وتوفير ميزانية سنوية لكافة المدارس بناءً على عدد الطلاب وإنجازاتها.
أجرت الخضير والسياري(2023) بعنوان تفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية مدخل لخصخصة التعليم العام تصور مقترح. وهدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح لتفعيل القسائم التعليمية في السعودية في ضوء الخبرات الأمريكية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بطريقة دلفالي والتي طبقت على 13 خبيراً تعليميا. وقد وجدت الدراسة أنه هناك متطلبات لنجاح تجربة القسائم في السعودية منها متطلبات مالية وهي من اهمها ان تكون القسيمة التعليمية كافية لتغطية الخدمات التعليمية الأساسية. كما أبرزت نتائج الدراسة اهمية وضوح وتطبيق مبادئ الحوكمة من شفافية وعدم تضارب في المصالح وكذلك

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.719

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

ضرورة مراعاة معايير الجودة. وقد قدمت الدراسة مقترحاً لتفعيل القسائم التعليمية في المملكة العربية السعودية.

قام الزهراني (2023) بدراسة هدفت إلى تعرُّف التعليم المنزلي وأهمية تطبيقه في المملكة العربية السعودية في ضوء المبادئ التربوية الإسلامية، وتبيان أهم الممارسات المتعلِّقة بالتعليم المنزلي في السعودية. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وقام بتطوير استبانة لجمع المعلومات. وقد تكوَّنت عيِّنة الدراسة من 362 معلمًا في المرحلة الابتدائية في مدينة جدة. ومن أبرز النتائج التي توصَّلت إليها الدراسة: أن درجة محور المبررات لتقديم التعليم المنزلي في ضوء المبادئ الإسلامية كانت بدرجة متوسطة، وكما كانت درجة أهمية التعليم المنزلي بدرجة متوسطة. وقد أوصى الباحث وزارة التعليم بضرورة التوسُّع في برامج التعليم المنزلي، خاصة في ظلِّ التطوُّر التكنولوجي من جهة وإمكانية التعليم المنزلي للتعامل مع الأزمات مثل أزمة جائحة كورونا، وطالب الباحث بأهمية تطوير التشريعات والخطط للتعليم المنزلي.
اجرى الشمري والسلطان (2024) دراسة بعنوان الكوبونات التعليمية في تمويل مؤسسات التعليم العام بالسعودية. وهدفت الدراسة التي اعتمدت على المنهج الوصفي المسحي لتشخيص دور القسائم التعليمية في تمويل مؤسسات التعليم العام بالسعودية ودور القسائم في تطوير البيئة التعليمية في المدارس. وبلغت عينة الدراسة 85 مدير ومديرة مدرس للمرحلة الثانوية في محافظة حفر الباطن. ووجدت الدراسة عدد من النتائج الهامة من ابرزها حصول اجمالي محاور الدراسة على درجة موافقة عالية كما ابرزت النتائج ان المشاركين يعتقدون ان الكوبونات التعليمية سوف تسهم في دعم تمويل التعليم العام وسوف تحسن من البيئة التعليمية في المملكة وسوف تساهم في تطوير الموارد البشرية. وقد اوصت الدراسة بتفعيل الكوبونات التعليمية في النظام التعليمية في السعودية

ب- نتائج الدراسة

تقترح الدراسة خمسة أشكال لتعزيز كفاءة الإنفاق هي:

- التعليم المنزلي
- التعامل مع الهدر التربوي
- تفعيل القسائم التعليمية
- دمج المدارس والفصول قليلة العدد
- تفعيل تجربة المدارس المستقلة

أولاً: التعليم المنزلي ودوره في تحسين كفاءة الإنفاق:

يُعرِّف الزهراني (2023) التعليم المنزلي على أنه: ذلك التعليم الذي يتمُّ خارج المدرسة النظامية الرسمية، ويقوم به أولياء الأمور أو مَن يُشاركون معهم وفق الأنظمة المعتمدة من الجهات المسؤولة عن التعليم. ويُعتبر التعليم المنزلي قانونيًّا في كثير من الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بجميع ولاياتها الخمسين، ولكن لكلِّ ولاية اشتراطات معيَّنة في متطلبات الحصول على حق التعليم المنزلي، فبعض الولايات تتطلَّب أن يكون أحد الوالدين لديه مؤهَّل الثانوي على الأقل، وتشترط بعض الولايات أن يكون المسؤول عن تعليم الطفل لديه دبلوم مشارك على الأقل (Gaither, 2009; De,2003;Kaya, 2015). وقد شهدت العقود الأخيرة في الولايات المتحدة ازديادًا كبيرًا في الإقبال على التعليم المنزلي. ووفقًا لمركز الإحصاء الوطني للتعليم فإن حوالي 2.8 مليون طالب يُصنَّفون على أنهم يتعلَّمون في المنزل، ويشمل هذا التصنيف الطلاب كثيري الغياب عن المدرسة؛ لأسباب صحية ونحوها. وقد قفزت نسبة الطلاب ممن هم في المرحلة السِّنِّيَّة ما بين 5 إلى 17 سنة ممن يتلقَّون التعليم المنزلي من 1.7 مليون طالب في عام 1999 إلى 3.1 ملايين طالب في عام 2019، ويُذكر أن نسبة التعليم المنزلي قلَّت بما يعادل 0.3 في الفترة ما بين 2012 إلى 2019 في الولايات المتحدة الأمريكية. ويُعدُّ التعليم المنزلي أيضًا قانونيًّا في عدد من الدول الأوربية التي بدأت في تقبُّل هذا النمط من التعليم.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.719

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

ووفقًا لدراسة قام بها المركز الوطني للإحصاء في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2019 والتي قامت بسؤال أولياء الأمور الذين اختاروا أن يتعلم أبناؤهم في المنزل، وكان ترتيب الأسباب كالتالي (The National Center for Education Statistics, 2023):

- السبب الأول: أكثر من 80% من أولياء الأمور اختاروا التعليم المنزلي لأبنائهم خوفًا من أمور تتعلَّق بالبيئة المدرسية مثل: السلامة والأمن، والتنمُّر، وتعاطي المخدرات، وكذلك ضغط الأقران، وهي أكثر سبب قام أولياء الأمور باختيار هذا النمط من التعليم لأبنائهم من جرائه.
- السبب الثاني: هو القلق من الأمور المتعلِّقة بالأخلاق.
- السبب الثالث: هو التأكيد على اللحمة الأسرية.
- السبب الرابع: هو عدم الرضا عن جودة الخدمات التعليمية.
- السبب الخامس: هو الرغبة في تعليمهم المواد الدينية، يُذكر أن المدارس العامة في الولايات المتحدة لا تدرس المحتويات الدينية بشكل مباشر، ولا تُشجِّع على اعتناقها إلا من ناحية ثقافية أو تاريخية أو فلسفية (Allgood, 2016). وقد اختار كثير من أولياء الأمور المتدينين التعليم المنزلي؛ نظرًا لرفضهم كثيرًا من الدعوات التي تتبنَّاها المدارس العامة التي تُعتبر كيانات علمانية، ومنها تدريس نظريات تُخالف الديانة النصرانية مثل نظرية التطوُّر التي أحدثت لغطًا كبيرًا، وصلت بعض قضاياه إلى المحكمة العليا، وأيضًا كان تدريس الجنس في بعض المدارس العامة محط استياء كبير للأسر المحافظة، وكذلك ساهمت التشريعات الأخيرة المتعلِّقة بحقوق الشواذ ووجودهم في الفرق الرياضية وكذلك استعمالاتهم للحمامات المخالفة لجنسهم الحقيقي في ازدياد الإقبال على التعليم المنزلي؛ رغبة من الأهالي في حماية أبنائهم من الانحدار الأخلاقي الذي تمرُّ به المجتمعات الغربية (البشر، 2023).

وهناك عدد من المبرِّرات للتوسُّع في التعليم المنزلي في المملكة العربية السعودية، منها:

- تعزيز شراكات الآباء والأمهات في العملية التعليمية: فالتعليم المنزلي لا يعني فقط أن يتعلَّم الطفل بمفرده؛ مما يُفقده التفاعل الاجتماعي مع أقرانه، بل يعني أن المنزل هو المسؤول عن تعليمه.
- تحسُّن المنصَّات الإلكترونية والتعليم الإلكتروني التعليمية: حيث توفَّر التعليم الإلكتروني والدروس الإلكترونية عن طريق منصة مدرستي وقناة عين وغيرها من منصَّات رسمية، مما يُسهل في التوسُّع في تطبيق التعليم المنزلي، فجميع الدروس مسجَّلة من قِبَل معلِّمين مميَّزين، وهناك أسئلة تفاعلية في تلك المنصَّات، لذلك فإن المنصَّات التعليمية الرسمية تُراعي الفروق الفردية بين الطلاب، خاصة مع التقدُّم التقني والتوسُّع في استخدام الذكاء الاصطناعي.

وهناك أيضًا عدد من السلبيات للتعليم المنزلي مثل:

- زيادة عزلة الطالب وتثبيط التفاعل الاجتماعي مع الأقران.
- مضار اقتصادية كبيرة على الأسرة، حيث يضطرُّ أحد الوالدين لعدم العمل؛ مما يُفاقم من الصعوبات الاقتصادية، بالإضافة إلى عدم قدرة كثير من الأسر على تقديم خدمات تعليمية جيدة لأطفالها، وعند اكتشاف ذلك الأمر سوف يكون الطفل قد فقد جزءًا كبيرًا من مرحلة التعلُّم الذهبية له.

وينقل الزهراني (2023) عددًا من المبرِّرات لأهمية الاستفادة من التعليم المنزلي منها: مبرِّرات متعلِّقة بالجوانب الاقتصادية، وهي: ارتفاع تكلفة التعليم في المدارس التقليدية، لذلك سوف يُساهم التعليم المنزلي في تخفيف العبء على نفقات التعليم التي تخصِّصها الدول، أيضًا يعتقد الزهراني أن التعليم المنزلي يتناغم مع توجُّهات وزارة التعليم إلى خصخصة التعليم. وللتعليم منافع اقتصادية كبيرة على المال العام، فالطلاب الذي يتلقون التعليم المنزلي سوف يُوفِّرون الكثير من الأموال على الدولة، ففي سنوات كثيرة تستهلك رواتب المعلِّمين أكثر من 80 % من ميزانيات وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية والدول العربية بشكل عام، لذلك سوف يُساهم التعليم المنزلي في تقليل عدد المعلِّمين والإداريين في المدارس، وهذا من شأنه توفير الكثير من النفقات، فعلى سبيل المثال يبلغ متوسط كلفة الطالب في المدارس الحكومية في الولايات المتحدة أكثر من 16 ألف دولار، بينما قد يُكلف أقل من 500 دولار كمصاريف للكتب المدرسية والمتابعة السنوية من قِبَل المدرسة المجاورة لوضع الطالب والتأكُّد أنه يتلقَّى الخدمات التعليمية بشكل جيد (The National Center for Education Statistics, 2023).

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.719

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

كما سوف يعمل التعليم المنزلي على تقليل النفقات الرأسمالية مثل بناء المباني والمرافق المدرسية، والتي تزداد تكلفتها نتيجة التضخُّم، وكذلك يُقلِّل من الحاجة لشراء الباصات والعربات والسيارات والوسائل التعليمية والأثاث، بالإضافة إلى توفير الكثير من النفقات الجارية التي تشمل فواتير الكهرباء والمياه، وتوفير رجال الأمن الصناعي والحراس والإداريين، لذلك من سُبُل تحسين كفاءة الإنفاق هو التعليم المنزلي.

ثانياً: التقليل من الرسوب والتسرُّب

يُعتبر الرسوب -وهو إعادة السنة الدراسية لأكثر من مرة، أو هو الانقطاع عن التعليم- من أكبر المشكلات التي تُساهم في عدم كفاءة الإنفاق. ويُعرِّف الرشدان الهدر التربوي (2015) على أنه: الخسارة الناجمة عن عمليات التعليم من خلال أعداد الطلبة الذي رسبوا وتسرَّبوا، وما يترتَّب على هذه المشكلة من خسارة في الإنفاق على التعليم، وفي الجهد المبذول فيه. وهناك عدة تعريفات للهدر التربوي، ومنها: الخسارة الناتجة عن زيادات في الإنفاق على التعليم، بينما لا تتواءم مخرجات التعليم مع هذه الزيادات في النفقات، أو خسارة ناجمة عن عدم الاستغلال الأمثل للموارد البشرية أو المالية (الجعيدي والعجمي، 2019). وتُقسم الجعيدي والعجمي (2019) الهدر التربوي إلى قسمين: الهدر النوعي، ويشمل مستوى التحصيل الدراسي، والهدر الكمي، ويشمل الرسوب والتسرُّب.

وتنقل (القحطاني، 2018) عددًا من أسباب الهدر التربوي والمتعلِّق بالرسوب والتسرُّب، ومنها: عوامل تنظيمية مثل: الفجوة بين التخطيط والتنفيذ في المؤسَّسات التعليمية، وانخفاض مستوى تطبيق الجودة الشاملة، والبيروقراطية، وكثرة التعديلات المستمرة في النظم التعليمية، وضعف جودة البيئة التنظيمية في المدارس؛ مما يخلق نوعًا من عدم الرضا الوظيفي لدى المعلِّمين، مما ينعكس على أدائهم، ويُؤثِّر قطعًا على تحصيل الطلاب العلمي، ويُساهم في زيادة مشكلات التسرُّب والرسوب. أيضًا هناك عوامل اجتماعية مثل: انخفاض قيمة التعلُّم في المجتمع؛ مما يُساهم في ترك مقاعد التعليم، وهناك عوامل تربوية ونفسية للهدر التربوي منها: ضعف الإرشاد والتوجيه التربوي، وضعف التأهيل العلمي للمعلِّمين، ومشكلات في نُظُم تقييم الطلاب وإعطاء الدرجات. ويُوجد كذلك عوامل اقتصادية مثل: ضعف البنية التحتية والمرافق المدرسية، والافتقار للتجهيزات والوسائل التعليمية في المدارس، أيضًا من عوامل الهدر التربوي المتعلِّقة بالعوامل الاقتصادية هي: ارتفاع كثافة الطلاب في الفصول بشكل يفوق الطاقة الاستيعابية للفصول، وكثرة المباني المستأجرة، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد.
وهناك عدد من الآثار السلبية للرسوب والتسرُّب على كلِّ الأصعدة، نهتمُّ في هذا المبحث بالجانب الاقتصادي، ومنها ما يتعلَّق بكلفة الفاقد التعليمي، وزيادة تكلفة الطالب، حيث سوف يتعلَّم في نفس المرحلة الدراسية أكثر من سنة؛ مما يزيد من الإنفاق الحكومي على المدارس من جهة، وكذلك خسارة المجتمع للعناصر المنتجة بشكل أطول من جهة أخرى، وهذا من صور الهدر المالي، بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والنفسية التي أيضًا تُؤثِّر على الاقتصاد الوطني، فهناك ارتباط بين التسرُّب المدرسي وارتفاع نسبة الجريمة، فكثير من الذي يرتكبون الجرائم هم الأشخاص الذين لم يُكملوا تعليمهم، وهذا يُسبِّب أثرًا سلبيًّا على الاقتصاد، وهو ما يهمُّنا في هذا الجزء، حيث إن زيادة أفراد الحراسات والشرطة لمنع الجرائم، وكذلك زيادة أعداد السجون والحراس، وتوفير الغذاء والدواء للسجناء يُساهم في زيادة النفقات على الدولة، وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن هناك علاقة طردية إيجابية بين مستوى تعليم الأفراد والناتج المحلي الإجمالي (الرشدان، 2015).

ثالثاً: تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم من خلال تفعيل القسائم التعليمية

تعتبر الكوبونات او القسائم التعليمية من ضمن أشكال خصخصة التعليم تعرف كمبيجو (2019) الخصخصة بشكل عام بأنها: تحويل الخدمات العامة والأنشطة الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشكل كلي أو جزئي. كما عرَّفت الباحثة خصخصة التعليم بأنها: عملية نقل ملكية المؤسَّسات التعليمية المملوكة من قِبَل الحكومة أو الدولة وما تشمله من وظائف ومهام إلى القطاع الخاص، إمَّا نقلًا كليًّا أو جزئيًّا (كمبيجو، 2019).
وهناك عدد من أساليب خصخصة التعليم العالم:

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.719

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

❖ التعاقد وتقوم المدرسة من خلاله بتوقيع عقود مع جهات خاصة لتقوم بتزويد المدرسة بخدمات مثل خدمات التغذية والنقل.
❖ الإحلال ويقصد به إسناد ادارة المدرسة إلى مؤسسة أهلية خاصة مقابل تمويل حكومي
❖ مدارس المعاهدة او المدارس المستقلة ويتم الاتفاق في هذا الأسلوب من الخصخصة بين الحكومة والمدرسة على قيام مدرسة بأء مهامها بنوع من الاستقلال من الأنظمة المطبقة على المدارس التقليدية العامة وتمنح الصلاحيات في أمور استقطاب الموارد البشرية والمناهج والميزانيات
❖ الائتمان أو الرصيد الضريبي وفيه يتم اقتطاع حساب ضرائب العائلات التي لديها طلاب في سن المدرسة ورصدها للاستفادة منها في دفع الرسوم الدراسية
❖ امتلاك القطاع الخاص للمدارس وهي من أكثر أشكال الخصخصة شيوعا وفيه تكون المدرسة تحت إدارة أهلية سواء كانت ربحية او غير ربحية
❖ نظام القسائم او الكوبونات التعليمية وتقوم الحكومة من خلاله بتزويد الأهالي بقسائم ذات قيمة مالية محدد لكل طفل في سن المدرسة وحول هذه القسائم الأهالي بإلحاق اولادهم باي مدرسة يختارونها من المدارس الاهلية ضمن قيمة القسيمة التعليمية وتتحمل الاسرة فارق الرسوم اذا كانت المدرسة التي وقع عليها الاختيار أعلى من قيمة القسيمة(الخصاونة، 2013؛ البقية والشريف، 2021).

ويمكن تعريف الكوبونات أول القسام التعليمية انها هي سندات دعم مالي او ضمانات تقدمها الحكومة أو من ينوب عنها من جهات مثل وزارة التعليم إلى أولياء أمور الطلاب للتقديم على المدارس الأهلية مقابل تحمل كل او جزء من الرسوم الدراسية (الخضير والسياري، 2023).

أهداف الكوبونات التعليمية:
1- تحسين جودة التعليم: تساهم القسائم التعليمية في خلق بيئة تنافسية بين المدارس و تُحفز الكوبونات المدارس على تقديم تعليم ذي جودة عالية لجذب المزيد من الطلاب، مما يخلق بيئة تنافسية بينها تُساهم في تحسين جودة التعليم بشكل عام. وقد وجدت عدد من الدارسات الغربية ان نظام الكوبونات ساهم في تحسين التحصيل العليمي لكثير من الطلاب.
2- زيادة فرص العدالة الاجتماعية في فرص التعليم: تقلل الكوبونات التعليمية من الفجوات بين الاغنياء والفرقاء في حق التعليم فالتعليم الاهلي كان لمدة طويلة مقتصراً وحصرياً على الأطفال من عوائل ثرية او من طبقة فوق المتوسطة بينما العوائل الغير ميسورة الحال تضطر لتسجيل ابنائها في المدارس الحكومية الاقرب لمنازلها بسبب ضعف قدراتها المالية على تسجيل ابنائها في المدارس الاهلية و سوآءا كانت المدارس الحكومية جيدة او غير فاعلة فلا يوجد خيار آخر مما قد يساهم في عدم تلقي خدمات جيدة لكثير من ابناء الاسر الفقيرة لكن مع تفعيل القسائم او الكوبونات التعليمية سوف يكون للأهالي حرية اختيار الخيار التعليم المناسب لأبنائهم وهو ما يحقق نوع من العدالة الاجتماعية.
3- تحسين كفاءة الانفاق التعليم حيث من المتوقع في ظل التنافسية بين المدارس ان تقل كلفة الطالب مما يساهم في تقليل الإنفاق على التعليم من قبل الدولة من جهة وتحسين الجودة من جهة أخرى.

ومن المتوقع ان يؤدي التوسع في الكوبونات التعليمية إلى تنافسية عالية بين المدارس الخاصة لجذب الطلاب واهاليهم مما سوف ينعكس على تخفيض الرسوم الطلابية للمدارس الأهلية حتى تتوافق مع المبلغ المخصص من الجهات الرسمية لكل طالب وهذا سوف يوفر الكثير من الأموال العامة وسوف ينحصر دور وزارة التعليم على الإشراف على القطاع وهو توجه الوزارة في المستقبل حسب ما ادلى به وزير التعليم للأعلام قبل فترة وجيزة(صحيفة سبق، 2023). ولكن من الهام في الوقت ذاته مراعاة مبادئ الحوكمة والعدالة عند تطبيق القسائم التعليمية مع التشديد على المدارس الخاصة في قبول الطلاب من ذوي الإعاقة

رابعا: دمج الفصول والمدارس قليلة العدد ودورها في تحسين الانفاق

ينقل الزهراني (2017) أن الحصر الذي قامت به بعض إدارات التعليم في السعودية كشف عن وصول تكلفة الطلاب في بعض المدارس إلى 200 ألف ريال سنويًّا في المدارس القليلة العدد في المناطق البعيدة عن المدن، ووفقًا للزهراني فإن معلومات وزارة التعليم أفصحت أن بعض المدراس الحكومية يقلُّ عدد الطلاب فيها إلى أقلَّ

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.719

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

من 10 تلاميذ، بينما عدد المعلِّمين بها يصل إلى ما بين 4 إلى10 معلِّمين، مما يمثِّل هدرًا كبيرًا للموارد. وقد بدأت وزارة التعليم في دمج الكثير من المدارس، سواء في المدارس قليلة العدد أو في المدارس الحكومية في المدن؛ من أجل تحسين كفاءة الإنفاق، خاصة في المدارس الابتدائية التي شهدت تغييرات تنظيمية، حيث شرعت وزارة التعليم في إسناد تعليم السنوات الأولى في المرحلة الابتدائية إلى مدارس البنات. وتهتمُّ المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 بموضوعات كفاءة الإنفاق، فقد صدر مرسوم ملكي عام 2016 لتأسيس مركز تحقيق كفاءة الإنفاق، والذي يهدف إلى تحقيق كفاءة الإنفاق في الأجهزة الحكومية (الفايز والسدحان، 2021). وقد وجدت الكثير من الدراسات ضعفًا في كفاءة الإنفاق في مدارس التعليم العام في السعودية، وقد توصَّلت إحدى الدراسات المنشورة في عام 2011 إلى أن تقدير متوسط الهدر المالي السنوي في مدارس التعليم العام يصل إلى 34 مليار ريال، فيما قدَّرت دراسة منشورة عام 2002 أن متوسط كلفة الطالب في المدارس الصغيرة تبلغ أكثر من 26 ألف ريال، بينما هي قرابة 10404 ريالات في المدارس الكبيرة؛ أي: أن متوسط تكلفة الطالب تزيد أكثر من 160% في المدارس قليلة الحجم مقارنة بالمدارس الكبيرة (الفايز والسدحان، 2021). لذلك من الهام جدًّا دمج الصفوف الدراسية والمدارس قليلة العدد؛ من أجل تقليل النفقات التشغيلية بشكل خاص، وهي تلك المتعلِّقة بأجور المعلِّمين، ودمج المدارس قليلة العدد في المناطق القريبة من بعضها، وتوفير خدمات النقل المدرسي للطلاب والتي سوف تقود حتمًا لتقليل النفقات، وتحسين كفاءة الإنفاق في المدارس.

خامساً: تفعيل المدارس المستقلة لتعزيز كفاءة الإنفاق:

تُعدُّ المدارس ذاتية الإدارة من أبرز أشكال الخصخصة التعليمية، والإدارة الذاتية للمدرسة هي أسلوب إداري قائم على مبادئ اللامركزية والمشاركة المجتمعية، في ضوء التقويم المستمر بما يمنح أعضاء الإدارة المدرسية سُلطة واستقلالية وحرية في صناعة القرارات، واتخاذها بما يتفق مع أهداف المدرسة وإمكانياتها المتاحة، ويُمكنهم من أداء مهامهم بفاعلية وكفاءة (السيسي .2014). وتُعدُّ الإدارة المستقلَّة أحد المفاهيم الحديثة في الإدارة الذي يُوجِّه الهيئات والمؤسَّسات للمُشاركة مع المعنيين في اتخاذ القرارات عبر توزيع السلطة؛ لتحقيق الأهداف المرجوَّة (سليم، 2015)، وتُعتبر الإدارة الذاتية مدخلًا إداريًّا حديثًا يستند إلى فكرة أنَّ المؤسَّسة التعليمية هي وحدة إدارية مستقلَّة بذاتها، حيث تتمتَّع بالحرية في إدارة شؤونها عن طريق تعزيز اللامركزية في مختلف مجالات العمل بها، ومع ذلك، فإنَّ المؤسَّسة التعليمية مُلتزمة بنظام فعَّال من المساءلة، حيث يتمُّ تقييم جودة المخرَجات التعليمية التي تُقدِّمها (العجمي، 2005).

وترجع أهمية الإدارة الذاتية للمدرسة في أنَّها تُطوِّر البيئة المدرسية؛ مِمَّا يُساعد على تفعيل الكفاءة الإدارية، وتحسين المخرَجات التعليمية من خلال الشفافية في التعامل بين أعضاء المؤسَّسة التعليمية والمجتمع المحلِّي، وذلك من خلال تعاونهم في اتخاذ القرارات مِمَّا يعود على تحسين الرضا الوظيفي لدى العاملين، وسرعة إنجاز العمل المدرسي. كما تُساهم الإدارة الذاتية في تمكين المزيد من المرونة والحرية للمدرسة، ومِمَّا ينتج عنه سُرعة في اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة لمواجهة المعضلات التعليمية. وتسعى الإدارة الذاتية إلى القضاء على البيروقراطية الإدارية، والعمل بمبدأي تفويض السلطة والمحاسبية، وأيضًا يُساهم تطبيق مبادئ الإدارة الذاتية في نشر الرقابة الذاتية للعاملين في المدرسة، وتحفيز التقويم الذاتي داخل المدرسة (مؤذن، 2017).

خصائص الإدارة الذاتية وإيجابياتها:

يقوم مدخل الإدارة الذاتية للمدرسة على مجموعة من السمات والخصائص الداعمة له، والتي تُميِّزه عن غيره من المداخل الإدارية الأخرى، وتتمثَّل سمات وخصائص الإدارة الذاتية للمدرسة في كونها: (مؤذن، 2017، 91-92)

- تُمثِّل نوعًا من الإصلاح الإداري في مجال التعليم، يقوم على مبدأ المشاركة والحرية والاستقلالية واللامركزية والمساءلة.
- تُعدُّ بمثابة الإستراتيجية التي تقوم برسم السياسات ووضع الأهداف وتصميم خُطط وبرامج العمل المدرسي؛ ليتمَّ تنفيذها من قِبَل المجالس الإدارية بالمدرسة؛ ضمانًا لتحقيق رسالة مدرسية تعليمية واضحة ومتطوِّرة.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.719

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

- تسعى لتحقيق الأهداف العامة التي تُخطِّط المدرسة لها في ضوء عملية التحليل البيئي، وتقويمها في ضوء عملية التنفيذ، وبذلك تضمن قوة نموذج الإدارة بالأهداف.
- تستطيع – بما تتمتَّع به من حرية واستقلالية – أن تستخدم مواردها المتاحة بشكل جيد وأكثر فاعلية في ضوء عمليات التحليل البيئي (خاصة) وعمليات التخطيط الإستراتيجي (عامة).
- تقوم بإجراء تحليلات شاملة ومُترابطة، تتضمَّن عمليات تقويم الأداء للفرد والمجموعة والمدرسة ككل؛ بهدف إحكام الضبط وتحسين الأداء المدرسي وتجويده بشكل عام.
- تتخذ من اللامركزية نمطًا إجرائيًّا في صنع قراراتها التي تقوم على أساس مبدأ المشاركة بين القائد والمعلِّمين والآباء وحتى التلاميذ.
- تُوصف بأن قيادتها إنسانية تربوية فنية متعدِّدة المستويات، وقائدها يمتلك القرارات التعليمية والاستجابة لمبادرات المشاركين.
- تُكسب المدرسة الشرعية في اتخاذ القرارات، وتطبيق مبدأ المساءلة ضمانًا لمزيد من الفعالية والإنتاجية.
- تعتمد في تقويم الأداء على مدخل الفعالية متعدِّد المستويات والمخرَجات، والذي ينظر إلى (التحصيل المدرسي) على أنَّه مجرد أحد هذه المخرَجات، وإلى (التقويم) على أنه عملية مستمِرَّة لتطوير المدرسة.
- تهتمُّ بالمتغيِّرات البيئية والاحتياجات التعليمية والتدريبية، كما تحرص على معرفة الضغوط الخارجية والداخلية، ووسائل التغلُّب عليها؛ لتحسين الأداء المدرسي.
- تزيد من مستوى فعالية القيادة المدرسية؛ لأنَّها تمنح السلطة للمعلِّمين والآباء وأعضاء المجتمع المحلِّي وأصحاب الأعمال، وتُشركهم في صنع القرارات التربوية بالمدرسة.
- تُتيح الفرصة لتطبيق السياسات والبرامج التعليمية في المدرسة بسهولة ويُسر؛ نتيجة لوجود المرونة الإدارية، وتفويض السلطات، وتنمية روح التعاون بين كافة العاملين بالمدرسة وأفراد المجتمع المحلِّي المحيط بها.
- تسمح بحُسن إدارة الوقت واستثماره؛ مِمَّا يعود أثره على العائد في استثمار رأس المال من حيث: ترتيبات طُرق التدريس والتعليم، وحُسن الاستفادة القصوى من الأبنية التعليمية، والأجهزة والمعدَّات، مع زيادة وقت التعلُّم.

كذلك يُمكن تحديد أبرز السمات والخصائص المميِّزة للإدارة الذاتية والتي تتمثَّل في: تشجيع التعلُّم الذاتي، وإعطاء أولياء الأمور دورًا فاعلًا وإيجابيًّا في مُتابعة وتطوير العملية التعليمية، وتوفير الكوادر البشرية المؤهَّلة من خلال التدريب المستمر، كما تتَّسم الإدارة الذاتية بأنَّها تُمثِّل نوعًا من الإصلاح الإداري في مجال الإدارة المدرسية، وتقوم على المشاركة والحرية، واللامركزية الإدارية، وتهتمُّ برسم السياسات ووضع الأهداف، وتعمل على تصميم الخطط والبرامج المدرسية (تهاني الفياض، 31، 2012).

كما تتميَّز الإدارة الذاتية ببعض الخصائص التالية، فمن مميِّزاتها أنَّها: (البشر وآخرون، 2023)، (الفياض، 2021)

- هادفة: حيث تعتمد على تحديد الأهداف الموجِّهة للعمل، ووضع الخطط التي يُمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف.
- إجرائية: حيث تعتمد على إجراء تحليلات شاملة ومُترابطة، تتضمَّن عمليات تقويم الأداء للفرد وجماعات العمل؛ بهدف الوقوف على نقاط القوة والضعف في الأداء المدرسي، ومحاولة مُعالجة أوجُه القصور والضعف فيها.
- المرونة: حيث تُتيح الفرصة لتطبيق السياسات والبرامج التعليمية فيها بسهولة؛ لوجود المرونة الإدارية، وتقليل السلطات والمستويات التنظيمية، وتفويض السلطة، وتنمية روح التعاون بين العاملين في المدرسة.
- التشاركية: حيث تُعدُّ المشاركة الأساس المحوري الذي تقوم عليه الإدارة الذاتية، حيث إنَّها تُتيح الفرصة لجميع الأفراد للشعور بنوع من الملكية التنظيمية.
- المستقبلية: حيث تعتمد الإدارة الذاتية على قدرة مدير المدرسة على رسم التوجُّه المستقبلي للمدرسة، ومدى امتلاكه مهارات القيادة الإستراتيجية، والتخطيط المستقبلي، وتمتُّعه برؤية واضحة يستطيع من خلالها رسم مستقبل المدرسة وتحقيق تطلُّعاتها.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.719

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

ومن خصائص تطبيق الإدارة الذاتية للمدرسة (رزق، 2011م) الأمور التالية:

- أنَّها تنظر للمدرسة على أنَّها وحدة أوَّليَّة لصنع القرار.
- أنَّها تُمثِّل تحوُّلًا في السلطة نحو اللامركزية.
- تنمية المشاركة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
- التأكيد على الاستخدام المرن للوقت.
- تزايُد المسؤولية الشخصية عن عمل المدرسة مع تزايد مناخ الثقة داخل المدرسة.
- تزايُد الشعور بالعدالة والإنصاف.
- تتولَّى المدرسة قيادات إنسانية تربوية فنية متعدِّدة المستويات، يمتلك مديرها المعرفة وفنيات الإدارة الحديثة، ويستمر في التعلُّم والتنمية المهنية.
- إدخال طرُق جديدة لدمج الآباء والمجتمع المحلِّي في العمل المدرسي، وقيامهم بتحمُّل المسؤولية مع المدرسة، وفي الوقت نفسه تعمل المدرسة بإيجابية ونشاط؛ لمعرفة اهتمامات الآباء وإشباع احتياجاتهم.
- تقوم المدرسة بإعادة تصميم جداولها بشكل يسمح بتفاعل المعلِّم مع الطلاب في أثناء اليوم الدراسي، إلى جانب الأنشطة الذاتية التي تُوفِّرها المدرسة وتتفق مع طبيعتها، وتُلبِّي احتياجها.
- تُنظِّم الإدارة الذاتية المدرسة باعتبارها مكان الحياة للطلاب والمعلِّمين والإداريين، وتعترف بالحقِّ لكلٍّ منهم في التنمية.
-

التوصيات

- الاستفادة من تجربة التعليم المنزلي في الولايات المتحدة ودراسة إمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية.
- التوسع في دمج قليلة العدد بما لا يضر بمصالح التلاميذ ودراسة البدائل الممكنة مثل التوسع ببرامج القسائم التعليمية للتلاميذ في المناطق قليلة السكان.
- سوف تتمكَّن المدارس المستقلة من اتخاذ القرارات بسرعة أكبر دون الحاجة إلى المرور عبر قنوات بيروقراطية مثل المدارس التقليدية، ويُمكن لهذا النوع من المدارس تقليل عدد الموظفين الإداريين، مما سوف يُقلِّل من فاتورة التعليم.
- سوف تحرص المدارس المستقلة -بكونها مدرسة تحرص على قضايا التمويل- على خَلْق شراكات مجتمعية مع القطاع الخاص لجلب التمويل لتلك المدارس، مما يُساهم في تنوُّع مصادر تمويل المدرسة، بعكس المدارس الحكومية التقليدية التي تعتمد بشكل كلي على النفقات الحكومية.
- معالجة مواضع الهدر التربوي المتعلقة الرسوب والتسرب من المدرسة.
- يمكن للمدارس المستقلة استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة من خلال اتِّباع ممارسات الإدارة الحديثة والبُعد عن البيروقراطية، فالمدارس المستقلة هي المسؤولة عن تعيين الموارد البشرية من معلِّمين وإداريين مما يُتيح لها العمل على تحقيق الكفاءة المالية.

المراجع

1. البشر، سعود ، الدوسري، خالد، آل-فهاد، سعود & الزهراني، منيف. (2023). الإدارة الذاتية للمدارس في بعض الدول وإمكانية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم التربوية والانسانية، (25)، 172-186.

2. البشر، سعود ، الغامدي أحمد ، سفر د الحارثي، المطرودي، & العوهلي، ل. (2023). تمويل مُؤسَّسات التعليم العامة في السعودية والولايات المتحدة وألمانيا والدول الإسكندنافية. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (49)، 130-147.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.719

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

3. البشر، سعود. (2023). تطور التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية (1628-1983). المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (46)، 32-49.
4. البشر، سعود. (2023). واقع التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، (93)، 53-67.
5. البقية، محمد& الشريف، منيرة. (2021). الخصخصة ودورها في تجويد مخرجات التعليم من وجهة نظر قائدات المدارس. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، (74)، 141-167.
6. بو انعير، نذير سيحان محمد. (2011). امكانية تطبيق مبادئ المدارس المستقلة من وجهة نظر الخبراء التربويين.الجنان، ع ،1 310
7. الجعيدي، وضحا & العجمي ، نوف . (2019). الهدر التربوي والعوامل المؤدية إليه بالمرحلة الثانوية للبنات بمحافظة الخرج. مجلة كلية التربية (أسيوط)، 35(9)، 701-721.
8. حسين، بانقا طه الزبير حسين، و آدم، سوسن أحمد. (2018). دور نظام تمويل التعليم بنظام الكوبونات التعليمية في تقليل التكلفة الاقتصادية للتعليم الأساسي من وجهة نظر الخبراء في التعليم والاقتصاد بولاية الخرطوم - السودان. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، مج7، ع2 ، 145 - 154. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/918397
9. خصاونة، عمر. (2013). اتجاهات معلمي المدارس الثانوية الحكومية في مدينة اربد نحو خصخصة التعليم العام في الاردن (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، اربد. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/740172
10. الخضير، أمل بنت محمد علي، و السياري، نسرين بنت ناصر بن أحمد. (2023). تفعيل القسائم التعليمية في مدارس التعليم الأهلي في ضوء التجربة الأمريكية مدخل لخصخصة التعليم العام: تصور مقترح. مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج7، ع32 ، 23 - 41. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1412276
11. الدوسري، صالح. (2019). رؤية مقترحة لتطوير العمليات الإدارية باستخدام الإدارة الذاتية لدى قائدي المدارس الثانوية بالرياض. مجلة العلوم التربوية و النفسية، 13(1)، 325-290.
12. الرشدان،عبدالله. (2015). في اقتصاديات التعليم. دار وائل للنشر والتوزيع. الأردن
13. رؤية المملكة 2030. (2016). وثيقة الرؤية 2030 مسترد من: https://www.vision2030.gov.sa/ar/vision-2030/overview/
14. الزهراني، ع. (2023). التعليم المنزلي مبرراته وأهميَّة تطبيقه في المملكة العربيَّة السعوديَّة في ضوء المبادئ التربويَّة الإسلاميَّة. مجلة العلوم التربوية و النفسية، 7(21)، 61-78.
15. السلمى، سعد بن مسعد، و القحطاني، يحيى بن سعيد. (2019). متطلبات تطبيق خصخصة مدارس التعليم العام فى ضوء رؤية المملكة لعام 2030 م: تصور مقترح.مجلة القراءة والمعرفة، ع 210 ، 207 - 235 . مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/952689
16. السمحان، منى. (2023). آراء منسوبي وزارة التعليم نحو خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030. المجلة الدولية في العلوم التربوية. المجلد 6 العدد 1.
17. السمحان، منى. (2023). آراء منسوبي وزارة التعليم نحو خصخصة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات رؤية المملكة 2030. المجلة الدولية في العلوم التربوية. المجلد 6 العدد 1.
18. شار، عبدالحكيم.(2023). صحيفة سبق. مسترجع من https://sabq.org/saudia/e7fy4m6vkd
19. الشمري، عادل بن عايد، و آل سلطان، دولة بنت ناصر. (2024). دور الكوبونات التعليمية في تمويل مؤسسات التعليم العام بالسعودية. المجلة الدولية للأبحاث التربوية، مج48، ع1 ، 288 - 321. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1449110
20. الشهومي، س& سعيد بن راشد بن علي. (2021). الإدارة الذاتية للمدرسة في دول المكسيك والبرازيل والأكوادور وإمكانية الإفادة منها بسلطنة عمان. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، 5(20)، 169-196.
21. العتيبي، مصلح. (2023). تصور مقترح لتطبيق الإدارة الذاتية للمدرسة في مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية. مجلة كلية التربية (أسيوط)، 39(3)، 123-152

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.719

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (58) يونيو 2024
Volume (58) June 2024
IJOHSS

22. العمود، مها صالح إبراهيم. (2020). متطلبات الاستقلالية المالية في المدارس الحكومية والأهلية بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.مجلة كلية التربية، مج،20 ع،4 225 - 254.
23. الغامدي، إيمان عمر، المفيز، & خولة عبد الله. (2021). متطلبات خصخصة مدارس التعليم العام في ضوء تجارب المدارس المستقلَّة: تصوُّر مُقترح. التربية (الأزهر): (مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية)، 40(192)، 239-272.
24. فرج، شدى بنت إبراهيم بن حسين. (2019). أنموذج مقترح لإدارة المدارس المستقلة السعودية في ضوء بعض التجارب العربية والعالمية.مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، مج،5 ع،18 563 - .
25. القحطاني، سميه. (2018). الهدر التربوى: أسبابه، آثاره، أساليب قياسه. مجلة المعرفة التربوية، 6(12)، 48-60.
26. كمبيجو، أسماء. (2019). الاحتياجات المهنية لقائدات المدارس في ضوء خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية. مجلة البحث العلمي في التربية، 20 (الجزء الثاني عشر)، 89-112.
27. كمبيجو، أسماء. (2019). الاحتياجات المهنية لقائدات المدارس في ضوء خصخصة التعليم العام في المملكة العربية السعودية. مجلة البحث العلمي في التربية، 20 (الجزء الثاني عشر)، 89-112.
28. المفيز، خولة بنت عبدالله بن محمد، و الغامدي، إيمان عمر. (2022). صعوبات تطبيق المدارس المستقلة في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر قائدات المدارس الحكومية بمدينة الرياض. رسالة الخليج العربي، س،43 ع،165 30 - 51.
29. مؤذن ، أسامة . (2017). مدى توافر متطلبات تحقيق الإدارة الذاتية في المدارس الثانوية بمحافظة الطائف ، مجلة القراءة والمعرفة ، ع 184، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ،.
30. النظامي، م. & منال ، محمد. (2020). آليات إدارية مقترحة لتطوير الإدارة الذاتية للمدارس الحكومية والخاصة في محافظة جرش من وجهة نظر مديريها. مجلة القراءة والمعرفة، 20(الجزء الأول 227 سبتمبر)، 99-135.
31. وزارة التعليم. (2024). الموقع الرسمي. مسترجع من https://moe.gov.sa/ar/pages/default.aspx
32. وزارة المعارف. (2003). موسوعة تاريخ التعليم في المملكة العربية السعودية في مائة عام. مطبعة الوزارة، الرياض ، السعودية.
33. De Waal, E., & Theron, T. (2003). Homeschooling as an alternative form of educational provision in South Africa and the USA. *Evaluation & Research in Education*, *17*(2-3), 144-156.
34. Allgood, I. (2016). Faith and freedom of religion in US public schools: Issues and challenges facing teachers. Religious Education, 111(3), 270-287.
35. Gaither, M. (2009). Homeschooling in the USA: Past, present and future. Theory and Research in Education, 7(3), 331-346
36. Kaya, T. (2015). An evaluation of the historical development and recent state of homeschooling in the USA. *İstanbul University Journal of Sociology*, *3*(30), 99-118.
37. Lueken, M. F., & Shuls, J. V. (2019). The Future of K-12 Funding: How States Can Equalize Opportunity and Make K-12 Funding More Equitable. EdChoice
38. The National Center for Education Statistics (NCES).(2024).Condition of Education 2023. Retrieved form https://nces.ed.gov/pubsearch/pubsinfo.asp?pubid=2023144rev

 DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.58.2024.719